

آليات تحديد وتقييم مخاطر تمويل الإرهاب

أولاً: المقدمة

تلتزم جمعية واصل للتنمية الأسرية بتطبيق الأنظمة والتعليمات المتعلقة بمكافحة تمويل الإرهاب في المملكة العربية السعودية،
واتباع أفضل الممارسات الدولية المعتمدة في إدارة وتقييم المخاطر، بما يضمن حماية الجمعية ومواردها وأنشطتها من أي
استغلال غير مشروع.

وتهدف هذه الوثيقة إلى وضع آليات واضحة ومنهجية لتحديد وتقييم ومتابعة مخاطر تمويل الإرهاب المرتبطة بأعمال الجمعية
وبرامجها وتعاملاتها المالية والإدارية، بما يعزز مبادئ الحوكمة والشفافية والامتثال والرقابة الداخلية.

ثانياً: أهداف الآليات

تهدف هذه الآليات إلى:

- التعرف على مصادر مخاطر تمويل الإرهاب.
- تقييم مستوى المخاطر المحتملة.
- الحد من فرص الاستغلال غير المشروع.
- تعزيز الرقابة والإجراءات الوقائية.
- رفع كفاءة الامتثال المؤسسي.
- حماية سمعة الجمعية ومواردها.
- دعم سلامة العمليات المالية والإدارية.

ثالثاً: نطاق التطبيق

تطبق هذه الآليات على:

- جميع البرامج والأنشطة والمبادرات.
- العمليات المالية والإدارية.
- التبرعات والمنح والرعايات.
- الشراكات والعقود.
- المتبرعين والمستفيدين والمتعاملين.
- الموظفين والمتطوعين واللجان.

رابعاً: تحديد مخاطر تمويل الإرهاب

تقوم الجمعية بتحديد المخاطر المحتملة من خلال دراسة وتحليل العناصر التالية:

1- مخاطر المتبرعين والمتعاملين

وتشمل:

- التبرعات مجهولة المصدر.
- رفض تقديم بيانات الهوية.
- التعامل مع جهات غير معروفة.
- التحويلات غير المعتادة أو المتكررة.
- الجهات أو الأفراد ذوي المخاطر المرتفعة.

2- مخاطر البرامج والأنشطة

وتشمل:

- البرامج ذات التعاملات المالية المرتفعة.
- الأنشطة التي يصعب التحقق من أطرافها.
- الفعاليات أو المبادرات ذات التمويل الخارجي.
- البرامج التي تعتمد على النقد أو التحويلات المتعددة.

3- المخاطر الجغرافية

وتشمل:

- التعامل مع مناطق أو جهات عالية المخاطر.
- التحويلات أو العلاقات المرتبطة بجهات خارجية غير واضحة.

4- المخاطر التشغيلية والإدارية

وتشمل:

- ضعف الرقابة الداخلية.
- ضعف الفصل بين الصلاحيات.
- نقص التوثيق أو المتابعة.
- ضعف الأنظمة الإلكترونية أو المالية.
- محدودية التدريب والتوعية.

خامسًا: آلية تقييم المخاطر

تعتمد الجمعية في تقييم المخاطر على الخطوات التالية:

- تحديد نوع الخطر ومصدره.
- تحليل احتمالية وقوع الخطر.
- قياس حجم الأثر المتوقع ماليًا أو إداريًا أو نظاميًا.
- تصنيف مستوى الخطر إلى:

منخفض.

متوسط.

مرتفع.

تحديد الإجراءات الوقائية المناسبة لكل مستوى.

سادساً: مؤشرات ارتفاع المخاطر

تشمل مؤشرات المخاطر المحتملة:

- وجود عمليات مالية غير معتادة.
- التبرعات أو التحويلات مجهولة المصدر.
- استخدام حسابات متعددة أو غير واضحة.
- محاولات تجاوز الإجراءات الرقابية.
- رفض تقديم المستندات المطلوبة.
- تضارب البيانات أو المعلومات.
- التعامل مع جهات أو أفراد مدرجين ضمن قوائم الحظر أو العقوبات.

سابعاً: إجراءات الحد من المخاطر

تلتزم الجمعية بما يلي:

- التحقق من بيانات المتبرعين والمتعاملين.
- استخدام الحسابات الرسمية فقط.
- تطبيق الرقابة الداخلية والفصل بين الصلاحيات.
- توثيق العمليات والسجلات المالية.
- تدريب العاملين والمتطوعين.
- تحديث البيانات بشكل دوري.
- مراجعة العمليات المالية والأنشطة.
- الإبلاغ الفوري عن أي حالات اشتباه.

ثامناً: المتابعة والمراجعة

تقوم الجمعية بمراجعة تقييم المخاطر بشكل دوري أو عند:

- تنفيذ برامج أو مشاريع جديدة.
- تغير مصادر التمويل.
- ظهور مؤشرات اشتباه.
- صدور تحديثات تنظيمية أو رقابية.

ويتم رفع النتائج والتوصيات للإدارة أو مجلس الإدارة لاتخاذ الإجراءات المناسبة.

تاسعاً: المسؤوليات

يتولى مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية:

- اعتماد آليات التقييم.
- متابعة تطبيق الإجراءات الوقائية.
- دعم أنظمة الرقابة والامتثال.
- توفير التدريب والتوعية.
- مراجعة المخاطر والإجراءات بشكل دوري.

كما يلتزم جميع العاملين والمتعاملين بالتعاون والإبلاغ عن أي مخاطر أو مؤشرات اشتباه.

عاشراً: أحكام ختامية

- 1- تعتمد هذه الوثيقة من مجلس إدارة الجمعية وتعد ملزمة لجميع المشمولين بها.
- 2- تعتبر جزءاً من منظومة الحوكمة والامتثال ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بالجمعية.
- 3- يطبق فيما لم يرد به نص الأنظمة والتعليمات ذات العلاقة بالمملكة العربية السعودية.

رئيس مجلس الادارة